وافق البرلمان التايلندي مشروع قائمة البيانات المعنية بشؤون الاتصالات و خدمة العامة المعدلة وفقا لمنظمة التجارة العالمية –جولة أوروغواي-

2021/09/10

البرلمان التايلندي /بانكوك، تايلند

وافق البرلمان التايلندي مشروع قائمة البيانات المعنية بشؤون الاتصالات و خدمتها الوطنية و التي تكون ملتزمة لمنظمة التجارة العالمية –جولة أوروغواي- ، وذلك تعتبر أنها داعمة في تفعيل التجارة الدولية وجذب الثقة من خلال إقناع المستثمرين و أصحاب المنشآت بشكل ملحوظ ، حسبما يستعرض وزير التجارة تصريحاته أمام الجلسة البرلمانية المشتركة. و من ثمة ذلك ، كانت نتيجة التصويت على هذا الشأن لما يحصل 403 موافقة دون رفض ، و 1 ممتنع ، و 2 مقاطع.

كما أعرب معالي السيد سينيت لوسكراي وزير التجارة عن اهتمامه في مشروع قائمة البيانات المعنية بشؤون الاتصالات الوطنية و التي تلتزم أحكامه المعدلة - جولة أوروغواي- وفقا لمنظمة التجارة العالمية. كما تنص عليها أيضا المبادئ والأفكار الرئيسية كالآتية: 1 إصلاح وتعديل القانون وفقا لما تلتزم به الشورط واللوائح بشأن خدمات الاتصالات داخل المملكة والذي تم تعديل الأحكام المنصوص عليها في قانون خدمات الاتصالات سنة 2001 ، بما في ذلك أن يلزم لأصحاب الشركة الحصول على رخصة الإجازة الصادرة من الجهات المختصة وفقا للشروط واللوائح المنصوص عليها مشروع هذ القانون ، بيد أن تلك الرخصة تعد محدودة تبعا للثروة التي يمتلكها البلاد بشكل محدود. كما أنه يجوز فقط للشركات التي تحصل على الرخصة المشروعية دون غيرها وفقا للوائح الداخلية. بالإضافة إلى الحد فقط لخدمات العامة تحت البنى التحتية أو عن طريق امتلاكها الذاتي حول الشبكات الاتصالية دون جدوى . 2. استبدال حصة الأسهم من قبل مستثمرين الأجانب لما كان امتلاكها من 20 إلى 49 في المائة. 3. الاعتراف بالمبادئ و الأفكار الرئيسية حول المراقبة و المتابعة وفقا لمنظمة التجارة العالمية ،لما تم إجراءها حيز قانون خدمة الاتصالات –المعدل- سنة 1996 حتى تلزم أحكامه وفقا للمبادئ و الأفكار الرئيسية التي تحتوى على 6 جوانب نحو رعاية نظام المنافسة في الأسواق ، توصيل الشبكات والمواصلات ، توفير الخدمات بالحيادة و الشفافية و الشاملة دون التمييز ، توضيح الشروط و

اللوائح ملتزمة بخدمة العامة مع كشف هويتها لتكون متداولة بين أيدى الناس ، وذلك من خـلال توفير الأرقـام الهـاتفية و الذبذبات و رعاية حـقوق المسـتهلكين تحديدا في مجـال الاسـتغلال العـام مع وجود الأجهزة المسـتقلة التي تشـرف ممارسـتها واختصاصاتها في هذا الشأن.

و بهذا الصدد ، أكـد وزير التجـارة على أن التعديلات القانونية المعنية بهذا الشـأن ستكون مثمرة و إيجابية لدى الممكلة بعدة وجـوه كالآتية:- 1. تعزيز مكـانة المملـكة و تزويد الكفاءة وسعتها المقبولة لدى التجـارة الدولية. 2 تـوفير البيئات المناسبة لأصحاب المسـتثمرين والمنشآت و الشركات ذات الصلة.3. تخفيض الضـغوط الفنية من منظمة التجـارة العالمية عبر الإصلاح القانوني حتى يلازمه مع المعاهدات الدولية من جهة وجذب الثقة تجاه التجارة الدولية من جهة أخرى.

وفي الأخـير ، أفاد وزير التجـارة بأن حكومة تايلند لديـها أهـتمام كبير لتفعيل هذا المجـال دون الاحـتياج إلى التعديل الشامل من عدة القوانين ، بل يجرى فقط التعديل والإضافة المنصوص عليها من قائمة البيانات المعنية به ، كما أنه أكد حـرصا على إحـالتها إلى منظمة التجـارة العـالمية للنظر فيها خـلال 45 يوما ، إن لم تـكن هناك ردودها الفعلية سيتم اعتبارها قانونيا مع حيز التطبيق في تايلند بأسرع الوقت الممكن ، وذلك على حد قوله.

المصدر: http://tpchannel.org/radio/newsdetail.php?news_id=8495

المترجم : شوشات بوت بينج، مكتب اللغات الأجنبية ، الأمانة العامة لمجلس النواب